

دور النقابات في الأنظمة المقارنته قراءة سوسيوقانونية لواقع النقابات المعاصرة

د/عاشور مولدي - جامعة تبسة -

ملخص:

حظيت الحركات العمالية ومن يوطرها كالنقابات باهتمام بالغ من قبل الفقهاء والمنظرين، باعتبارها أحد قوى المجتمع المدني الناشطة في مجالات الاقتصاد وعلاقات العمل، وقد عرف تاريخ تطور النقابات العديد من الهزائم والانكسارات في مقابل الانتصارات المحدودة والمعزولة، وان القول بدولة القانون والحقوق والحريات وجب تدعيم العمل النقابي وإعطائه المكانة اللائقة به، وتزويده بكل عناصر القوة الحقيقية بغية تجسيد فكرة التوازن في علاقات العمل، وهذا لن يتجسد إلا من خلال الممارسة الديمقراطية بصورة واضحة وفعالة.

Résumé:

Les mouvements de main-d'œuvre et ceux qui les en cadrent tels syndicats; ont connu une attention critique par les savants et les théoriciens, comme une société civile forte active dans les domaines de l'économie, les relations de travail, il a été connu l'histoire du développement des syndicats de nombreuses défaites et fractures, en échange de victoires limitées et isolées, et dire un état de droit et liberté passe par renforcent le travail syndical en lui donner sa juste place, et de lui fournir tous les éléments de la puissance réelle pour incarner l'idée de l'équilibre dans les relations de travail, et cela va se concrétiser que par la pratique de la démocratie claire et efficace.

مقدمة:

الحركات العمالية في العالم تعرف الكثير من الحراك، فهي بطبيعتها تتباين من خلال ممارساتها وأهدافها وتطلعاتها، وهي تفرض وجودها انطلاقاً من أهمية المورد البشري الذي تنبثق منه، هذا المورد الذي يمثل قوى العمل الناشطة والمنتج الوحيد للثروة، وهي المحرك الفعلي لسيرورة العمل وتحقيق للتنمية، فلا نتصور اقتصاد قوي يقوم على أكتاف عمال ضعفاء يفتقرون لكثير من الظروف والحقوق والحاجات التي تدخل في صميم مستلزمات العمل، وقد ناضل العمال عبر أحقاب تاريخية طويلة ضد هيمنة أرباب العمل واستغلالهم ببذل تضحيات جسيمة عدلت جذريا النظرة إلى علاقات العمل، وكان لزام على المجتمع السياسي أن يستجيب إلى مطالب العمال المشروعة والعادلة، فلا نتصور مجتمع خالي من قوى المجتمع المدني خاصة النقابات والمنظمات المهنية الناشطة في ميادين العمل المختلفة التي تعمل على بناء المجتمع المتطلع لمواكبة الحداثة والتطور، هذه الحركات النقابية والتي تربطها علاقات متشابكة بكل الفاعلين في المجتمع عرفت عناية خاصة من قبل المنظرين في كل المدارس والاتجاهات الفكرية المتباينة، فمنهم من يحللها انطلاقاً من ضرورة البحث عن جذور وأصول هذه الحركة، ومنهم من ينظر إليها من خلال أساليب وإمكانات وأدوات تحقيق الأهداف، في المقابل نجد من يحللها من ناحية البنية والأدوار المتاحة والممكنة، نجد البعض الآخر يرسم لها نسق من العلاقات المتفاعلة.

الإشكالية:

عالم الشغل الناتج عن الثورة الصناعية أفرز العديد من العلاقات المتشابكة والعوارض المتناقضة، وأهمها علاقات العمل وما تتطلبه من ضبط وتقرير مصير الحركات العمالية ومن يؤطرها من منظمات واتحادات نقابية، وقد تتباين الممارسات والأهداف حسب النمط النقابي المعتمد والشرعية القانونية في تمثيل العمال واحتضان انشغالاتهم وتطلعاتهم، والنقابات في القاموس الاجتماعي والسياسي تعد شريك ومفاوض ممتاز في تقرير مصير العمال، وفي هذا الشأن وجب التنويه إلى الفجوة الواسعة بين انشغالات العمال والممارسة النقابية على الواقع المهني، فلطالما وجهت العديد من الانتقادات إلى هذه التشكيلات بالقصور وبالعمالة، مما يوحي للعيان أن النقابة في العالم المعاصر تعاني أزمة، يصعب تشخيصها وعلاجها إلا بالرجوع إلى الجذور الحقيقية التي انطلقت منها، والعمل على تحليل التراث السوسيولوجي الذي تشكل أثرى التجارب المتكررة التي خاضتها الحركات العمالية عبر أحقاب زمنية كبيرة، وقد نجد من المنطقي الاعتراف بصعوبة المهمة النقابية

انطلاقاً من ثقل المسؤولية وقوة المنافسين لها من جهة وأهمهم قوة الرأسمالية ومنطق سيادة الدولة الواسعة الصلاحيات والاختصاصات، وكذلك نمط القيم والثقافة السائدة وما يرتبط بها من تكوين ورفع المهارات والتي تتجه إلى تحديد نوع القادة والنخب النقابية، وقد تتحكم أيديولوجية النظام السائد في رسم سياسات النقابات وحركاتها، كما تفرض عدة عوامل موضوعية بأداء أدوار معينة تتسع أو تضيق حسب الحاجة والظروف السائدة، فلا نتصور نقابات قوية في ظل اقتصاد ضعيف وصناعات تعاني العجز والتفكك، في المقابل لا تستطيع كبح جموح العمال وأهدافهم المشروعة في التطلع إلى وضع أفضل ورسم آمال نحو تغيير إيجابي تزول فيه عدة معوقات كانت تحول أمام رغبة وجموح القوى العاملة، خاصة ما يتعلق بفكرة الديمقراطية وآليات تجسيدها فعلياً في عالم الشغل المتنوع الميادين والآفاق، ومنه يمكن طرح عدّة تساؤلات أهمها ضرورة البحث عن جذور للنقابات وتشكلها؟ وما هي المهمة الحقيقية الموكلة للنقابة في ظل الخيارات المتاحة؟ وما هي الأدوات والأساليب الممكن اعتمادها للنقابات في تحقيق أهدافها؟ وهل يستطيع العمال تشكيل نقابات ديمقراطية في تمثيلها وعلاقتها، كل هذه الأسئلة سنحاول الإجابة عنها من خلال القراءة السوسيوقانونية لواقع وآفاق النقابات في العالم المعاصر.

أولاً- النقابة الإصلاحية وحصر المهام: يهتم هذا الاتجاه بالبحث عن عوامل وأسباب ظهور النقابات العمالية وتحليلها، والتركيز على أهم التغيرات التي أفرزتها الصناعة خاصة على المستوى الاجتماعي والاقتصادي للعمال، فهذا الاتجاه ينظر للنقابة على أنها تعتبر رد فعل من قبل العمال بغية تقويم وتصحيح الأوضاع السلبية الناتجة عن التغيرات الحاصلة، ومن أهم المنظرين لهذا الاتجاه نجد كل من سلج برلمان، وفرانك تاننبوم، وسيدني ووببياتيس واب.

أجرى برلمان دراسة اجتماعية عن النقابات العمالية في الولايات المتحدة الأمريكية، وبالتحديد في نقابة الاتحاد الدولي للطباعة، وقد ركز في تحليلاته على ثلاثة متغيرات رئيسية تضمنها كتابه "نظرية الحركة العمالية" وهذه المتغيرات تتمثل في:

- قوة مقاومة الرأسمالية.
- دور المتقف في تأطير الحركة العمالية.
- طبيعة وجوهر الحركة العمالية.

وأثناء الدراسة قد أورد برلمان جملة من الملاحظات نورد أهمها: الملاحظة الأولى: لاحظ برلمان أن نقابة الاتحاد الدولي للطباعة تهتم من خلال قراراته ولوائحه ومنشوراته بكل ما يدور بأمور التشغيل كالتوظيف، الطرد، الانضباط، الطرد، التسريح، تحديد ساعات العمل، شروط الالتحاق بالمهنة... الخ أكثر بكثير من الاهتمام بالدفاع عن المطالب الاقتصادية كالأجور (نصيب نعيمة: ص7).

الملاحظة الثانية: لاحظ وجود تباين واضح بين التصورات والأفكار التي يحملها المثقفون عن النقابة العمالية وعملها، وبين الآراء التي تشخص الاحتياجات الحقيقية النابعة من الواقع الفعلي المعاش من طرف العمال، هذه الأخيرة أكثر دقة وموضوعية من التصورات التي يعبر بها المثقفون عن العمل النقابي وأساليبه.

النقابة العمالية حسب برلمان براغماتية فهي تناضل في عدة اتجاهات، فهي تناضل ضد الرأسمالي بهدف الحصول على مكاسب وامتيازات مادية اقتصادية، كزيادة في الأجر، تحسين ظروف العمل، ساعات عمل أقل.. الخ، وهي في الوقت نفسه تناضل ضد المثقف الذي يؤطر برامج النقابة ويرسم سياستها ويهيمن عليها، فالنقابة الناجحة والفعالة في رأيه ليست تلك التي يسيطر عليها المثقفون بل وجب أن تنبثق من احتياجات العمل العضوي (selegparlman, p270).

بمعني أن تؤطر وتسير من قبل العمال أنفسهم لا المثقفون، وأهم استنتاج توصل إليه برلمان من خلال هذه الدراسة خاصة فيما يتعلق باهتمام هذه النقابة بالنضال في كل ما يدور بأمور لتشغيل، أن هذا يعكس حالة نفسية شعورية لدى العمال وهي: **الوعي بالندرة في سوق العمل**. يحلل برلمان الوعي بالندرة في سوق العمل حسب ربطها بالمتغيرات السابقة وبالواقع العملي إلى جانبين أساسيين وهما:

الجانب الذاتي: وعي ذاتي يعني ذلك الإحساس والشعور بالضعف والصادر من داخل العامل، فالعامل ضعيف غير مجبول بركوب المخاطر وغير مزود باستغلال الفرص المتاحة له في العالم التنافسي، فهو يعتقد بضعفه أمام إقراره وخضوعه لقوة صاحب العمل.

الجانب الموضوعي: وعي واقعي أي أن الجميع بما فيهم العمال يشعرون بوجود ندرة حقيقية في سوق العمل، والذال عليها اتساع حدة البطالة مما يعرض العمال للمخاطر. إن هذا الوعي بمصادره الذاتية والموضوعية تدفع العامل إلى تبني موقفا دفاعيا يضمن له الحماية ويمكنه من الاستمرار في

منصب عمله والاستفادة المثلى منه انطلاقاً من كون منصب العمل أصبح يمثل له سلعة نادرة ثمينة يجب امتلاكها بكل الطرق، سلج برلمان حسب ما يفرضه الواقع أن للعامل خيارين لتحقيق هدفه في امتلاك منصب عمله والاستفادة منه وهي:

الخيار الأول: الدخول في منافسة زملاء المهنة، بإظهار القوة والكفاءة والولاء والخضوع لكل شروط العمل المفروضة، دون النظر لملائمة هذه الشروط لزملائه، هذا الخيار بالرغم من نجاعته بالنسبة للعامل، إلا أنه من الناحية الأخلاقية والاجتماعية يلحق ضرر للفرد ولزملائه في المهنة، فقد يفقد العديد من العمال مناصبهم من زيادة حدة المنافسة بينهم.

الخيار الثاني: تضافر جهود العامل بالقيام بتشكيل نقابي مع زملائه، لمواجهة قوة صاحب العمل، فالنقابة بهذا الشكل هي الموجهة لرب العمل والعمال ككل، فالوعي بالندرة هو الذي يدفع العمال لتأسيس النقابة، هذه الأخيرة التي تأخذ على سلم أولوياتها أمور التشغيل والتي يأتي على رأسها توطيد ملكية العمال لمناصبهم المهنية، وهي لا تستطيع الدخول في لعب أدوار سياسية أو ثورية تسعى للقضاء على صاحب العمل أو من يحل محله، فأصل النقابة حسب سلج برلمان هو الوعي بالندرة في سوق العمل.

أما **فرانك تانينبوم** قدم تصوراً تحليلياً لمنشأ وتطور النقابات ولكن لا يركز على الوعي بالندرة في سوق العمل كما ورد في تحليل سلج برلمان، ولكن تركيزه على عامل آخر ناتج عن إفرازات الصناعة وتطورها، وهو الاغتراب كشعور كامن لدى العمال بالاستلاب عن العمل وعن المجتمع بصفة عامة، وهذا انعكاس صريح لتحول العامل من مجتمع حرفي مترابط ومنسجم اجتماعياً إلى مجتمع المصنع المفكك الذي عجز عن توفير الأمن والثقة بالنفس وتلبية جميع احتياجات العامل الاجتماعية والاقتصادية والنفسية.

يعتقد **تانينبوم** أن النظام الحرفي القديم في عهد الإقطاع قد وفر للعامل الكثير من الامتيازات خاصة على مستوى الأمن النفسي في شكل تآلف أسري باعتبار العملية الإنتاجية تدار بأشبه بالعائلة الكبيرة، إضافة إلى الأمن المهني والاقتصادي بحيث يوفر للعامل دخل مضمون، وفرص الترقية، وتحسين المهارات القابلة للتطور، للوصول إلى درجة التميز والتفوق، وان العامل له حرية كاملة في العمل تصل إلى مرحلة اكتساب رضا الزبون وثقته، فالحرفي تربطه علاقة مباشرة بالزبون وهو يعلم مسبقاً مصير السلعة التي أوجدها، فنظام الطوائف الحرفية وفر للعمال وضعاً اجتماعياً ومهنياً

متميزا، العلاقات توصف بالأبوية قائمة على القيم والأخلاق والمبادئ الفاضلة (نصيب نعيمة: ص9).

الثورة الصناعية قضت على جميع الامتيازات السابقة والتي كان يتمتع بها العامل واستبدلتها بعلاقات أخرى خاضعة لقوة صاحب العمل، فالعامل في نظام المصنع مختصر في نظرة ضيقة محددة بجهد معين مقابل اجر زهيد وغير مضمون، مع استبدال العلاقات الحميمية بتفاهم نزاعات العمل الفردية الخاضعة لمنطق القوة والقهر، تقسيم العمل أنتج الرتبة والملل تحت ظل سلطة صاحب العمل الأوتوقراطية، فالعامل في ظل هذه الظروف الصعبة أصبح يشعر باللامعنى واللاقوة، فالحياة فقدت بعدها الاجتماعي. وكان لزاما عليه أن يصنع شيئا للخروج من هذا المأزق، فالحنين إلى الماضي يتطلب نوع من المجازفة لتحقيق رغبة العيش في ظل إطار عام من القيم السامية والمشاركة.

يستدرك فرانك تاننوم بالقول أنه بالرغم من قضاء الصناعة على الامتيازات السابقة التي كان يتمتع بها العمال الحرفيين، إلا أنها بالمقابل هيأت ظروف جديدة ملائمة للعمال لتحقيق أحلامهم المفقودة، فهم يعملون مثلا في مصنع واحد في وقت محدد وكذلك الحال بالنسبة لتناول وجباتهم أو أوقات راحتهم، وفي نفس الظروف يتفاوضون أجور متساوية إلى حد ما، الصناعة استطاعت أن توظف أعداد ضخمة من العمال وهي في ظل هذه الظروف أتاحت لهم الفرصة في إحياء مجتمع الماضي عن طريق تكوين نقابات عمالية، فالنقابة لا تخلق اجتماعية العامل بل تقوم عليها انطلاقا من كون هذه الاجتماعية المنشودة أسبق وجودا بفترات تاريخية عن وجود النقابات العمالية، فهذه الأخيرة ماهي إلا انعكاس صريح لنزعات اجتماعية وسيكولوجية لدى العمال (نصيب نعيمة: ص10).

مستقبل الحركة العمالية والنقابات حسب نظرة فرانك تاننوم ينتمي إلى الماضي، فالماضي قد تحققت فيه أهداف العمال وفقدت جراء تطور الصناعة والنقابة مهمتها استرجاع تلك الأهداف المسلوقة، وعليه فان هذا المستقبل لا بد أن يقوم على جملة من العلاقات الواضحة والمحددة والمتعلقة بالواجبات والحقوق الملقاة على عاتق النقابة وأصحاب العمل، اقتصاديا يرتبط دور النقابة ارتباطا وثيقا بما تنتجه الصناعة ومن ورائها بما ينتجه العمال أنفسهم، وان القول بإنتاجية كبيرة تعني دخل مرتفع وأمن اقتصادي أكبر بالنسبة للعامل، فالنقابة عليها أن تساهم في تحسين وتطوير الإنتاج، لأن رخاء العامل الاجتماعي والاقتصادي مرتبط برخاء الصناعة، فالعمال قد رهنوا أمنهم في يد الصناعة، أنها وحدها القادرة على إشباع حاجاتهم، وهم لا

يستطيعون إفلاس الصناعة من أجل تحقيق أمنهم وجب عليهم الاتجاه إلى تحسينها وتطويرها (نصيب نعيمة:ص11).

النقابة حسب تاننوم وجب أن تندمج مع الإدارة وتسايرها جنباً إلى جنب في تحقيق الأهداف المشتركة، ولا بد لها أن تتكفل بالجانب الإنساني للعامل وتحقيق رغبته في الحرية والاستقرار والأمن واسترجاع ذلك المجتمع المرتبط به أخلاقياً وروحياً.

وقد ناضل الزوجين البريطانيين سيدني وبيياتريس واب في إطار الحركة الاجتماعية التي أسساها بمعوية الكثير من المثقفين والتي أطلق عليها تسمية الحركة الفابية (*) هذه الحركة التي تقوم على تجسيد فكرة الرخاء الاجتماعي، والنضال من أجل محاربة الفقر وكل مظاهر الاستبعاد الاجتماعي، وتقليل الفجوة بين جميع الشرائح الاجتماعية، وإضافة إلى نشاطاتها الخيرية إلا أنه لديها ضغط سياسي على الحكومة خاصة في الكثير من القضايا الاجتماعية يركز كلا من سيدني وبيياتريس واب في تفسير النشاط النقابي على العوامل الاقتصادية كالأجور، ساعات العمل، ظروف العمل... الخ هي الدافع الأساس للعمال لتشكيل النقابات، بالمقابل يوجد هناك عامل آخر مهم جداً وهو ضعف العامل أمام قوة صاحب العمل المادية والاقتصادية، فحالات الضعف الموجودة في أوساط العمال تكشف عنها من خلال زيادة حدة المنافسة فيما بينهم والذين من خلاله يعتمدون زيادة تدهور ظروف وشروط العمل المهنية للوصول به إلى درجات متدنية، فالنقابة وجدت لتقويم هذا الوضع وتصحيحه، بالعمل على توازن العلاقات المهنية، والتقليل قدر الإمكان من حدة المنافسة بين العمال وتنظيمهم كقوة تعادل قوة صاحب العمل، فالوظيفة المحورية للنقابة هي الحد من تنافس العمال على مناصب عملهم وقبولهم بكل الشروط التي تفرض عليهم بتعديل شكل العلاقات وتنفيذها، والاتجاه إلى تنظيم العمال حسب تنوع الصناعات والمهن. قبل اعتراف الدول والحكومات بالكثير من الحقوق العمالية، نادى كلا من سيدني وبيياتريس واب بتوازن العلاقات المهنية والنظر للعمال كقوة توازي قوة صاحب العمل وذلك لن يتحقق إلا من خلال الاعتراف بعدد من الوسائل أهمها: (نصيب نعيمة: ص11)

المفاوضة الجماعية: الاعتراف بالتفاوض الجماعي بين النقابة العمالية وأصحاب العمل، وذلك من أجل ضبط العلاقات فيما بينهم بشكل انفاقي، يطغى عليه لغة الحوار والتفاهم وترجمته إلى نصوص انفاقية جماعية يحتكم لها الطرفان، والتفاوض قبل أن يكون أداة حل فإنه يعد تعبير عن اعتراف رسمي لقوة العمال ومن يمثلهم والاتجاه إلى تطبيق توازن العلاقات المهنية ميدانياً.

التشريع العمالي: على الدولة أن تتدخل لضبط عالم الشغل ومكوناته عن طريق نصوص تشريعية وقانونية عامة بهدف تحقيق التوازن بين الأطراف. **التأمينات:** التأمينات المهنية تعتبر تجسيد لفكرة الرخاء الاجتماعي الذي تنادي بها الحركة الفابية، والتي تعني إلزام أرباب العمل وغيرهم على دفع ضرائب تحوّل لمحاربة الفقر وتدعيم التعليم بكل مراحلها، فليس من العدل استفادة أصحاب العمل من القوى العاملة المتكونة في المؤسسات التعليمية والتكوينية بدون مقابل، ومن ثم عليهم أن يساهموا في تطوير وتحسين التعليم والتكوين المهني، وعليه فالرسوم أو الضرائب المفروضة على أصحاب العمل والعمال توجه للتأمين على الأجر في حالة البطالة والإضرابات، وإفرازات المنافسة والمضاربة في السوق خاصة ما يتعلق بزيادة أسعار السلع الاستهلاكية للعمال.

خلاصة القول أن هذا الاتجاه الإصلاحي يرسم خط توافقي للعمل النقابي في إطار السعي المشترك لتحسين ظروف العمل وتلبية الحاجات الاجتماعية والاقتصادية والنفسية للعمال، فإذا كان بارلمان وتاننوم يعتقدون على أن النقابة انعكاس لمتغيرات نفسية واجتماعية، فان كلا من سيدني وببياتريس واب يرون بأنها انعكاس صريح للمتغيرات الاقتصادية.

ثانيا: النقابة الثورية بين المعارضة والتطرف: على العموم يعتبر هذا الاتجاه وليد الإسهامات التي قامت بها المدرسة الماركسية في نقد الواقع المعاش تحت ظل هيمنة رأس المال على العلاقات الاجتماعية بما فيها علاقات العمل فإذا كان الاتجاه الإصلاحي يرسم دور مسالم للنقابات، فان الاتجاه الثوري ولتحقيق الأهداف الاجتماعية والاقتصادية للعمال فعلى النقابات أن تسعى بكل قواها لتغيير المجتمع والنظام القائم تغييرا جذريا عن طريق الثورة التي يقودها طبقة البروليتاريا العاملة، والأكيد أن هذا الاتجاه متأثر كثيرا بالفلسفة الجدلية لهيكل، وبأعمال العديد من المفكرين أهمهم هنري سان سيمون، وقد تباينت الرؤى ضمن هذا الاتجاه حول إمكانية تحقيق الأهداف بين مؤيد يعتقد بحتمية تحقيقها انطلاقا من متغيرات اجتماعية محددة، وبين مشكك بصعوبة إن لم نقل استحالة الوصول إلى هذه الأهداف انطلاقا من واقع يفرض نفسه بقوة، وعليه يمكن التعرض إلى الاختلاف كما يلي:

أ- **النظرة المتفائلة:** يمثل هذه النظرة المتفائلة كلا من كارل ماركس وزميله فريدريك أنجلز انطلاقا من التحليلات الديالكتيكية للتطور الاجتماعي ومن الفلسفة المادية التاريخية القائمة على مفهوم الصراع الاجتماعي الطبقي، تفسر المادية التاريخية حركة المجتمع وتقدمه بتقديم حركة القوى المنتجة

والعلاقات التي تقوم عليها بمعنى أن تغيير طريقة الإنتاج هو الموجه الحقيقي لتاريخ المجتمعات، ومادام الإنتاج يتميز بالتحول والتطور، فإنه وحده يستطيع أن يفسر كيف أن نظاما اجتماعيا يحل محل نظام آخر، وعلى هذا يبرز التعاقب الجدلي الديالكتيكي كيفية بناء المجتمعات باستمرار من شكل إلى آخر، ففي المجتمع يوجد دائما القديم الذي ينهار والجديد الذي يزدهر، فالجديد دائما ينفي القديم تحت تأثير صراع المتناقضات والأضداد.

لقد رسم ماركس آلية التغيير أو التطوير الاجتماعي والقائمة دائما على العامل المادي الاقتصادي وفي ذلك يركز على عدة مقومات وهي: (أحمد الخشاب، التغيير الاجتماعي، ص47)

1- **قوى الإنتاج:** وتعني مجموعة الموارد المادية والبشرية المعدة لإنتاج العملية الإنتاجية.

2- **علاقات الإنتاج:** وتعني العلاقات التي تربط الأفراد بعضهم بعضا من أجل إنجاز النشاط الاقتصادي.

3- **البنیان الثقافي:** وما ينطوي ضمنه من اللغة والقانون والمعرفة والفن.

4- **الأيديولوجية:** أشكال الوعي التي تآزر وتبرر الوجود والوضع الاجتماعي فمن خلال العملية الإنتاجية يدخل الأفراد فيما بينهم ببعض العلاقات الضرورية وهي علاقات الإنتاج، والتي تشكل حولها البناء الاقتصادي للمجتمع، وهذا الأخير يتألف بدوره من قسمين هما **البناء التحتي:** وهو البناء الاقتصادي، ويعني الموارد البشرية والطبيعية.

البناء الفوقي: يتكون من الأفكار والمبادئ والنظم السياسية والثقافية والقانونية والدينية وكل أشكال الوعي من علوم وفنون وأيديولوجيا،

التحليل المادي التاريخي للمجتمعات يجعل من ظاهرة الصراع الأساس للانتقال من مرحلة إلى مرحلة أخرى، فالمجتمعات في مراحلها الأولى تأخذ شكل الجماعات البدائية، حيث يركز التنظيم الاجتماعي على الملكية الجماعية حيث لا تظهر الطبقات الاجتماعية أو أية سلطة سياسية، فالحياة السائدة هي المشاعية، ثم انتقلت المجتمعات إلى مرحلة العبودية، حيث ظهر تقسيم العمل الاجتماعي والاقتصادي، حيث الزيادة في القوى الإنتاجية على الفصل بين الرعي والزراعة، والدعوة إلى العبودية، فإذا ما تقدمت وسائل الإنتاج تحطم التنظيم القائم على العبودية وحل محله نظام الإقطاع فظهرت الطوائف

الحرفية القائمة على العمل اليدوي، وفي رحم النظام الإقطاعي ظهرت التناقضات التي قضت على الإقطاع من أجل القيام ببناء اجتماعي برجوازي رأسمالي، وهذا البناء يحمل هو الآخر في طياته بذور فنائه، والتي من بينها الفوارق الطبقيّة القائمة على الاستغلال والاعتراب واتساع فئات البروليتاريا، ووجود الملكية الخاصة التي تعد القاعدة الأساسية للنظام الاجتماعي الرأسمالي وهي مصدر الصراع (Raymond(A): pp 190-192)

من خلال ما سبق يخلص كارل ماركس إلى اعتبار التطور الاجتماعي يتم وفقا للمنطق الآتي:

إن تغيير في البناء التحتي يؤدي مباشرة إلى التغيير في البناء الفوقي، يعني أن أي تغيير يحدث في قوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج يترتب عنه تغيير في الحياة الاجتماعية والسياسية والقانونية وكل أشكال الوعي، أي استبدال الأيديولوجيا الزائفة بالوعي الحقيقي في نهاية التاريخ الذي يتوقف في المرحلة الشيوعية (بول ريكور: ص ص 151، 155).

الواضح أن رواد النظرية الماركسية يركزون على الحركات العمالية والنقابات انطلاقا من القواعد العامة في تحليل التطور التاريخي واستشراف شكل المجتمع المستقبلي الذي يزول فيه كل مظاهر الصراع والاعتراب الاجتماعي.

أنجلز في كتابه "حالة الطبقة العاملة في إنجلترا" الصادر سنة 1844م، يقر بأن تاريخ النقابات مليء بالهزائم الكارثية المتكررة التي تكبدها العمال مقابل انتصارات قليلة محدودة ومعزولة، وقد أرجع أنجلز حالة الضعف هذه إلى خضوع الأجور إلى النظام الاقتصادي القائم على قانون العرض والطلب، فالنقابة مثلا في الأزمات مضطرة لمسيرة انخفاض الأجور وإلا تعرضت للحل، في حين أنه في حالات الرخاء والنمو الاقتصادي فإن الأجور تزداد تلقائيا جراء المنافسة بين أرباب العمل، ومن ثم فإن الدور الفعال والايجابي للنقابات هو القيام بالمعارضة العمالية، لأنه وحسب أنجلز أن أقصى ما يمكن الحصول عليه من الكفاح النقابي هو الحصول على أجر يماثل قيمة العمل، مع التأكيد على تدخل الدولة للحصول على ساعات عمل أقل.

هناك العديد من العراقيل التي تواجه النقابات من بينها الأزمات الاقتصادية وحالات الكساد التي قد تذهب بكل الجهود المستمرة للنقابيين، وإن أهم عائق هو القانون ومن وراءه طبيعة النظام السائد، هذا ما دفع أنجلز بإعطاء أولوية لممارسة العمل السياسي، لأن المشكل ليس في ضالة الأجور ولكن في طبيعة النظام نفسه، وهذا ما يحتم على العمال الانخراط بقوة في

النقابة والحزب وترشيح أنفسهم (العمال) في البرلمان ومن إمكانية حصولهم على الأغلبية وأحقية تشكيل الحكومة والاستحواد الشرعي على السلطة يصبح بإمكانهم تغيير القانون بما يلاءم مصالح الطبقة الشغيلة، هذا المسار ممكن التحقيق لكن أنجلز يعترف مسبقاً بقوة ومرونة الرأسمالية ومناعتها في تجاوز أي خطر يهددها خاصة من العمال.

ماركس يعتقد بفعالية النقابة ودورها في كبح انخفاض الأجور، فالرأسمالي يعمد إلى حفظ الأجور إلى أدنى مستوى خاصة في الأزمات، وفي غياب النقابات يرفض رفعها حتى في حالات الوفرة والرخاء.

فالنضال الاقتصادي مهم جداً للطبقة العمالية فهو يقوي الوعي الطبقي، والتخلص التدريجي من الضعف العمالي الناتج عن المنافسة فيما بينهم، وهذا الضعف هو مركز قوة البرجوازية، فتوقف المنافسة العمالية تعني توقف البرجوازية وانتهائها.

ماركس وأنجلز في البيان الشيوعي يدعوا العمال صراحة إلى الاتحاد "أيا عمال العالم اتحدوا" فالانتشار الواسع النطاق للاتحادات العمالية يجعل من النقابات قاطرة للعمل الثوري الاجتماعي، فتفعيل أدوات الضغط النقابي خاصة الإضرابات يحقق الوعي الطبقي لمصالح العمال والدفاع عنها. والأكد أن كلاهما يدعم هذه النظرة المتفائلة انطلاقاً من مبررات اجتماعية تتبع من الواقع السائد في تلك الفترة خاصة في بريطانيا وأهم هذه المبررات أو الدعائم ما يلي: (نصيب نعيمة:ص:14)

1- النقابات في تلك الفترة كان يهيمن عليها أقلية أرستقراطية من العمال أصحاب الامتيازات والمولدين لأصحاب العمل والذين في الغالب يدعمون النظرة المحافظة، هذه الفئة ستدوب أمام الأعداد الهائلة للعمال الناتجة عن زيادة التصنيع.

2- الملاحظ في تلك الفترة هو غياب النشاط الثوري للعمال نظراً لغياب الوعي العمالي، ومرد ذلك للفساد الأيديولوجي والمادي للقادة النقابيين وسلبية العمال في الميدان، هذه الحالة آنية تتجه إلى الزوال بزيادة مناط الوعي العمالي خاصة الوعي بالمصلحة المادية.

3- هيمنة الاقتصاد البريطاني على الاقتصاد العالمي الناتج عن الهيمنة الاستعمارية وما يتبعها من تطبيق السياسة الاقتصادية الاحتكارية على العالم، خلق وضع مريح وممتاز للدخل الفردي البريطاني مقارنة بمثيلاتها في ذلك الوقت، فالعمال البريطانيون تغطي عليهم صفات

البرجوازية، والأکید أن هذا الوضع زائل برجوع الاقتصاد البريطاني لحالته الطبيعية.

هذه المتغيرات والتي تعبر عن وضع مؤقت لا تثير القلق عند ماركس وأنجلز وهي نتيجة لانعدام الثورية، لكن الشيء المقلق هو اكتفاء النشاط النقابي إلا بالجانب الاقتصادي وإهمال الجانب السياسي، فحتى الإضرابات تصبح غاية في حد ذاتها وليست وسيلة للتغيير الاجتماعي.

وعلى العموم فإن كلا من ماركس وأنجلز متفائلان بالمسار الحتمي للمجتمع، وبتفعيل آليات التغيير التي تنطلق من مكونات البناء التحتي المتشكل من قوى الإنتاج ووسائل الإنتاج وعلاقات الإنتاج، والفيصل في التغيير هو مناط الوعي لدى القوى العاملة والعمل اقتصاديا وسياسيا بكل الأساليب والأدوات الثورية.

ب- النظرة المتشائمة: هذه النظرة جاءت نتيجة التحاليل التي قدمها العديد من المنتمون إلى الاتجاه الثوري والذين يعتقدون بإمكانية الوصول إلى تحقيق الثورة الاجتماعية، لكن مؤشرات التشاؤم قد تثبتق من الواقع الاجتماعي الذي يكشفه التجارب والخبرات الميدانية لأصحاب هذه النظرة والتي يمثلها كل من فلاديمير لينين، وروزا لكسومبرغ.

لينين من المعروف عليه أنه من الماركسيين المتشددین، وان تاريخه الثوري باعتباره زعيم الثورة البلشوفيه سنة 1917م، إضافة إلى كتبه المتنوعة والتي تدافع على التوجه الثوري المستمد من فكر ماركس، والذي كرّس حياته من أجل تحقيقه على أرض الواقع، لكن لاحظ تباين واضح بين مقومات النظرية والواقع العمالي الذي يرسم طبيعة علاقات العمل ومكوناتها، فالمتغيرات الأنية التي يدعم بها ماركس وأنجلز تقاؤلها يعتبرها لينين سمات طبيعية للنقابات باعتبارها لا تنشط إلا على مستوى المهنة، وبهذا الوضع لا تستطيع توحيد وتنظيم الطبقة الشغيلة، فهي لا تشكل أية تهديد للرأسمالية لعدة اعتبارات أهمها أن الوعي النقابي محدود جدًا، فالنقابة لذاتها تحتاج إلى اتحاد لمواجهة رأس المال والحكومات من أجل سن قوانين وتشريعات عمالية، فالوعي الذي تنتجه لا يرتقي ولن يتحول إلى وعي طبقي، فالثورة الاشتراكية كهدف لا يمكن لها أن تنتج من العمال لواقعهم السلبي، فالثورة تنطلق أساسا من مقومات فلسفية وتاريخية واقتصادية عميقة من نتاج المثقفين من الطبقات العليا من المجتمع الذين لهم ميل اشتراكي وأوفياء للطبقة العاملة، لا أن تصدر من العمال لانفتقارهم لمناط الوعي الثوري، فالثورة والتغيير ينبثق أساسا من الدور الطلائعي للأنتليجانسيا البرجوازية المثقفة وليس من البروليتاريا، فالوعي الثوري هو الذي أدخلته الأنتليجانسيا إلى الطبقة العاملة

ولا يمكن أن يصدر منها كما يرى ماركس، وان القول بالعموية في التطور لا تدرك بنقابية بسيطة تابعة للبرجوازية.

على هذا الأساس لينين ينظر إلى فكرة التغيير حسب المخطط ماركسي هي فكرة ضعيفة تقزم سياسة الديمقراطية الاشتراكية إلى سياسات النقابات، فالكفاح الاقتصادي من الصعب أن يتحول إلى كفاح سياسي حسب الواقع المعاش، رفض لينين قائم على عدة مبررات أهمها أن التنظيمات النقابية لا تنشط إلا على مستوى المهنة، وأقصى مهمة لها هي المعارضة العمالية، إضافة إلى أن هذه التنظيمات معلنة أي مكشوفة تظم أعداد هائلة من العمال، وبهذا الشكل فهي تتناقض مع العمل الثوري والذي قوامه السرية، فالسرية ليست لها معنى أمام هذه الحشود الهائلة من العمال. ومن ثم فإن الثورة تعتمد على أشخاص معينين بخصال معينة يناضلون من أجل العدالة والمساواة للجميع في شكل سري غير معلن.

لا يمكن بأي حال من الأحوال أن تهمل الأنتلجانسيا البرجوازية أي قوة تساعدها في تحقيق أهداف الثورة، بما فيها التنظيمات النقابية خاصة إذا تطور مناظ الوعي لديها فيمكن اعتبارها كقوة مساعدة للحزب ضد الرأسمالية، فالنقابة أداة من الأدوات المتعددة للتغيير وليس الفاعل المحوري له.

وقد نجد تدعيم من الثائرة زعيمة المنظمة السرية الثورية عصابة سبارتاكيس، التي كانت ضحية لفناعاتها وأفكارها بحكم تعرضها للتصفية، كانت تهتم بمسار الثورة البلشفية في روسيا، والتي انطلقت أحداثها من احتجاجات عمالية حول الأجور والتسريح التعسفي للعمال، والتي توجت بثورة سياسية عارمة وهذا ما ترجمته في عدد من المؤلفات أهمها: الإضراب الكبير، والذي من خلاله تعتقد بصعوبة التمييز بين الإضراب الكبير والعمل السياسي، فالعمل الاقتصادي يغذي العمل السياسي والعكس، أي العمل السياسي يغذي العمل الاقتصادي (السيد حنفي عوض : ص144).

ومن خلال مجريات الواقع العمالي قدمت روزا لكسمبورغ الكثير من الانتقادات فالعمل النقابي غير كافي لتحقيق الأهداف الاشتراكية، كما أن النقابات الاقتصادية القائمة على التخصص المهني تتعدم فيها الروح الكفاحية والنضالية لقادتها، مما يدعم التصلب البيروقراطي في جهازها التنظيمي خاصة في فترات السلام، كما أنها أشارت إلى معظم المكتسبات التي تحققت هذه النقابات تذهب بها سياسات الأسعار والاجارات والضرائب (نصيب نعيمة : ص16).

طرحت روزا لكسمبورغ فكرة تعكس حقيقة النقابة كتتظيم والذي من المفروض أن يكون أدوات العمل والنضال تتجه إلى تحقيق الأهداف المسطرة،

إلا أن هذا التنظيم العمالي أصبح يشكل غاية في حد ذاته، فالعمال ومن يؤطّره قد يتخلون على أهدافهم بتحققها على الواقع، أو أنهم يضحون بمعظمها في حالات الخطر الذي يهددهم بمقابل الاحتفاظ بها وبقائها، فالعمل الأني للنقابات له نتائج محدودة ومعزولة وغير فعالة تبعتها عن الغايات السامية المسطرة.

خلاصة القول أن النقابات في ظل التيار الموجه له غايات وأهداف واضحة أولها تحقيق الثورة الاشتراكية والاتجاه بالمجتمع إلى إعلان حريته من كل القيود الزائفة، وقد تتباين النظرة بين الرواد المؤسسين ماركس وأنجلز، الذين يحملون العمال والنقابات كقادرة للتغيير والثورة، بينما يتشام كلاً من لينين وروزا بعجز العمال ومن يؤطّره في تحقيق الثورة انطلاقاً من متغيرات موضوعية وواقعية، ويبقى هذا الاتجاه من أقوى الاتجاهات التي ساهمت بعمق في إثراء وتطور الحركات العمالية في العالم المعاصر.

ثالثاً- النقابة الديمقراطية، النقابة حرة تملك وتمارس سلطتها: على خلاف الاتجاهين السابقين، فإن الاتجاه الديمقراطي السياسي يحل الحركات العمالية من خلال تركيزه على بنيتها، ومحاولة تشخيص العلاقات التي تتحكم في ضبط حركة الفاعلين فيها، وهم على الجملة تدور أرائهم حول مدى الالتزام بتطبيق المبادئ الديمقراطية، وإمكانية لعب النقابات أدوار سياسية ضمن المجتمع الواسع الذي تتواجد فيه وأهم من تكلم عن الديمقراطية النقابية في التراث السوسيولوجي نجد كل من روبرت متشلز، وتروتسكي، وكذلك هارولد لاسكي.

من خلال الدراسات السوسيولوجية التي قام بها متشلز حول الأحزاب والنقابات العمالية خاصة الحزب الاشتراكي الألماني أكبر الأحزاب قرباً للمبادئ الديمقراطية، وهذا من أجل الكشف عن أبعاد مشكلة الديمقراطية في التنظيمات كبيرة الحجم، اتضح من خلال دراساته أن هذه التنظيمات تسيطر عليها أقلية صغيرة العدد، وخلص إلى نتيجة تكمن في أن التنظيمات الكبيرة الحجم التي تشهد نمواً في جهازها الإداري، نمواً يستبعد تحقيق ديمقراطية داخلية حقيقية، برغم ما تعتنقه هذه التنظيمات من أيديولوجيات تؤكد المساواة وتكافؤ الفرص والديمقراطية (السيد الحسيني: ص 64).

من الواضح أن ممارسة الديمقراطية المباشرة يعتبر أمر مستعصي لا لشيء إلا لكون المفاوضات والإضرابات والاتفاقيات تتطلب أفراد متخصصين لهم خبرة ومهارة على تنظيم العمال من أجل بلوغ الأهداف، وأغلب هؤلاء ينشقون من العمال أنفسهم، وهؤلاء في الغالب مستواهم الاقتصادي محدود جداً، فوصول هؤلاء إلى المناصب القيادية يعتبر قفزة

نوعية وانجاز وجب الحفاظ عليه بكل مألدهم من قوة وبكل الأساليب المشروعة أو غير المشروعة، خاصة إذا كان هؤلاء القادة في الأصل عمال غير مهرة، روبرت متشيلز يصفهم بأنهم يتشبثون بهذه المناصب إلى درجة اعتبارها حقا خاصا بهم دون غيرهم، فقدانها يعد كارثة اقتصادية لهم، ومن ثم فهم يعمدون إلى فرض سياساتهم الخاصة على منظماتهم وان كانت مرفوضة من قبل الأغلبية (نصيب نعيمة:ص18).

من ناحية أخرى فان القواعد العمالية تتجاوب بارتياح لقرارات الأولغارشيا، وهذا يعكس قلة الوعي لديهم ولامبالاتهم ومحدودية أهدافهم، فالقادة النقابيون يستفيدون كثيرا من بقاء هذا الوضع كما هو لسهولة السيطرة على العمال، ونيل الثقة منهم بانتخابهم مجددا، وقد نجد من المفارقة قوة الثقة العمياء للقواعد العمالية إزاء حكم القلة، واعتبار أن هذه المناصب وجدت إلا لهؤلاء، مما يعمق الفوارق الاجتماعية بين القادة والقواعد العمالية إن هذا التحليل هو مرآة صادقة لواقع المجتمعات التي تحمل عنوان الديمقراطية كشعارات فقط، ولكن على مستوى الممارسة فهناك تكريس لسياسة الإقصاء واحتكار التمثيل، وكل هذه الإفرازات والعلاقات تعبر عن قانون سيكولوجي يفرض قوته على كل الفاعلين في التنظيمات الكبرى، وهو القانون الحديدي للأولجارية.

من زاوية أخرى ترو تسكي الذي يعتبر أحد قادة الثورة البلشفية سنة 1917 بزعامة لينين نظرا لفكره الغزير وفلسفته اليسارية المتميزة، ومواقفه المعارضة بنقد التجربة الستالينية في كتابه "الثورة المغدورة" وهذه المعارضة كانت سبب مباشر في اغتياله في منفاه في العاصمة المكسيكية سنة 1940، فهو يأمل في تجسيد الديمقراطية اليسارية عن طريق وصول البروليتاريا إلى الحكم والتخلص من كل مقومات بقاء النظام الرأسمالي، تروتسكي في مستهل مقال له يقول " هناك ميزة مشتركة لانحطاط النقابات في العالم هو قربها واندماجها بسلطة الدولة (تروتسكي : ص1)

فالنقابة تشكل تهديدا للنظام السياسي للدولة خاصة مع جموح المطالبية لديها وتوسعها من الامتيازات الاقتصادية إلى الوصول إلى تجسيد فكرة الحكم الذاتي للعمال، المؤكد أن هذه المطالب يصعب تحقيقها مما يتعين على العمال إتباع الاشتراكية، هذا التحول يعمل القادة النقابيين بكل جهد على تعطيله انطلاقا من تشبعهم بالادبيولوجية الرأسمالية المحافظة، وحتى في ظل الاشتراكية فان الأمر لا يختلف كثيرا فالنقابة تعتبر جزء مكمل للدولة الذي يمارس القهر على العمال، وعليه فالنقابة لا تستطيع حماية العمال والدفاع عن مصالحهم، إلا إذا تمكنت من التخلص من هؤلاء القادة النقابيين، ومن

الشكل البيروقراطي العقيم الذي يعيق مسار التنظيمات النقابية (نصيب نعيمة، ص19).

هناك مفارقة صعبة أمام النقابة في مواجهة الرأسمالية التي تفرض بقائها بالعمل على تخفيض مستوى المعيشة للعمال، فالنقابات إما أن تتحول لمنظمات ثورية، أو أن تصبح ضباط جيش وعيون في خدمة معسكر الرأسمالية، ترو تسكي يقول أن الواقع يثبت أن النقابة اختارت الاتجاه الثاني، فهي لما عجزت عن الاستفادة من المنافسة اتجهت إلى الدولة التي احتوتها لتلبية حاجيات أصحاب العمل، وبهذا الشكل أصبحت النقابة تلعب دور العمالة خدمة لرأس المال (نصيب نعيمة، ص19).

وبهذا التوجه فان ترو تسكي يعتبر النقابات من اكبر التنظيمات البيروقراطية عمقا، فهي لا تمثل ولا تعبر عن مصالح العمال ولا ترمي إلى تحقيقها، بل يطغى عليها المصالح الفردية للقادة النقابيين الذين يستحيل إزاحتهم من مناصبهم وفي هذا يتفق مع روبرت متشلز في تشخيص مقنع للواقع النقابي وتجلياته.

قد نحتاج إلى التنويه بأعمال هارولد لاسكي حول تطور مسار الحركة العمالية والنقابية على وجه الخصوص في إطار البحث عن دوافع نجاح النضال العمالي الحقيقي بعيدا عن الأطر الديماغوجية العقيمة، والخطابات الدغماتية التي لم تقدم شيء ملموس على الواقع الميداني سوى زيادة في إحباط وقتل إرادة العمال في الاستمرار في مطالبهم، وهذا المسعى يحصره هارولد لاسكي ضمن ثنائية (القوة، الديمقراطية)

من المسلمات التي ينطلق منها هارولد لاسكي في التحليل أن المجتمعات سواء كانت ليبرالية أو اشتراكية خاضعة جملة وتفصيلا إلى نظرية سيادة الدولة، فالدولة قوة منظمة تستند إلى حقها الشرعي في إلزام الأفراد وخضوعهم لسلطتها، وأن القوات المسلحة هي الأداة التي تستعين بها الدولة لتنفيذ إرادتها" (هارولد لاسكي: الدولة نظريا وعمليا، ص27).

فاتخاذ القرارات يعود دائما إلى الدولة أو السلطة التي تمثلها، هذا ما يلزم النقابات إلى الانصياع لها، و إلا صنفت كمنظمات ثورية، مما يفرض تبعيتها للدولة، وهو بهذا الشكل يؤيد النظر إلى الدولة على أنها الوحدة التي لها الحق في استخدام القوة (هارولد لاسكي: الدولة نظريا وعمليا، ص70).

والنقابة عندما تستجدي الدولة لفظ النزاع بينها وبين أصحاب العمل فإنها تثبت تبعيتها للدولة، هذه الأخيرة التي تتمسك دائما ببقاء الوضع قائما كما هو، انطلاقا من مبدأ الحفاظ على النظام والقانون، والذي يندرج ضمن

مهامها الأساسية إلى جانب مهام الدفاع الوطني، وحماية الملكية الخاصة، وضبط العلاقات القانونية وضمان استمرارها، وتحدي النقابة لهذه المبادئ والمهام، يعد تحد للدولة في حد ذاتها(نصيب نعيمة : ص20).

يؤكد لاسكي في مواقف أخرى أنه ليس هناك أمل في وضع القوة الاقتصادية في القالب الديمقراطي، طالما ظل أولئك الذين يملكون ويسيطرون على ما يملكه الآخرون في مركز يسمح لهم بالحصول على امتيازات خاصة ذات أسس احتكارية (لاسكي: تأملات في ثورات العصر، ص225).

والاحتكار يعبر عن سيطرة أصحاب العمل في المجتمعات الرأسمالية، وهم القوة الحقيقية المهيمنة على مراكز القرار وهم أصحاب السلطة والنفوذ المهيمنين على النظام، والمتحكمين في مصادر القانون وتنفيذه وتطبيقه، وبهذا الشكل فإن النقابات مهما حاولت فهي لن تغير الأوضاع القائمة لأن مجهوداتها محدودة ومعزولة، إلا إذا رسمت إستراتيجية جريئة لتغيير مراكز القوة في المجتمع وعملت على تنفيذها، وهذا لن يتم لها إلا إذا عمدت النقابات إلى توسيع نطاق اهتماماتها خارج نطاق المصنع، بما يضمن احتواء تلك الانشغالات المتعددة للعمال في حياتهم الاجتماعية خارج نطاق العمل(نصيب نعيمة، ص20).

والأكيد أن تطبيق هذه الفكرة إجرائيا لن يتم إلا في إطار امتهان النقابة العمل السياسي، أي انخراط النقابيين والعمال في الأحزاب وتقديم أنفسهم في الانتخابات، للسعي لافتكاك تأييدا اجتماعيا أوسع لقراراتها، والعمل على الضغط على الحكومة من البرلمان، أو إن يسعفها الحظ في هذا العالم المتحول والدينا مي إلى الظفر بالأغلبية البرلمانية والحكومة معا، أي أن تصل إلى السلطة مباشرة، والعمل على استغلال نفوذها وقوتها لصالح العمال بشكل ايجابي، أما أن تنتظر قيام الغير بتحقيق أهدافها نيابة عنها فهو إغراق في الوهم والخيال(نصيب نعيمة ص21).

وصول العمال إلى السلطة سيسمح لهم بكل قوة إلى تغيير النظام والقانون بما يتلاءم مع مصالحهم، وقد نقل هارود لاسكي التوجه العام لحزب العمال البريطاني الذي كان من أحد القادة الفاعلين فيه، وان القوة لديه مرادفة للديمقراطية وذلك بفسخ المجال واسعا للحريات، وإيداء الرأي، والحكم بالأغلبية، والتداول على التمثيل، ودرء كل مظاهر الاحتكار والاستغلال والافراد في الحكم، وهي كلها من مبادئ المجتمعات الديمقراطية الحديثة التواقة إلى الحرية والإنصاف.

وقد نتفق على إن هذا الاتجاه على اختلاف مشاربه يهتم بنقد المعوقات الحقيقية التي تحول أمام المجتمعات والتنظيمات بما فيها النقابات إلى التحول

الديمقراطي الحقيقي، وتبحث كما سبق الذكر في بنية النقابة وفسح المجال واسعا إلى إمكانية أدوار سياسية ضمن تطلعات المجتمع الواسع.

رابعا- نقد الممارسة النقابية في الجزائر: المتتبع لمسار تكوين النقابات في الجزائر يدرك بوضوح أن الانطلاقة الأولى كانت مقترنة بالحركات الوطنية قبل الاستقلال، وتأكيد قرار الدخول في العمل الثوري المناهض للاحتلال الفرنسي، وقد ناضل العمال الجزائريين ضمن النقابات الفرنسية كالكنفدرالية العامة للعمل، وقد استطاعوا تأسيس لجنة التنسيق للنقابات المتحدة في الجزائر سنة 1947، وتعتبر هذه أول خطوة نحو الانفصال عن النقابات الفرنسية، مما سمح لها بالمشاركة في مؤتمر الكنفدرالية النقابية العالمية سنة 1953 بفيينا، وبعدها مباشرة تم تأسيس الاتحاد العام للعمال الجزائريين في 24 فيفري 1956 للدفاع عن حقوق العمال الجزائريين UGTA الموالي لحزب جبهة التحرير، وكذلك اتحاد النقابات الجزائرية USTA الموالي لزعيم الحركة الوطنية مصالي الحاج، وقد امتزج العمل النقابي الذي قاده النقابات الفتية بإبداء روح النضال وتعبئة العمال وأفراد المجتمع للتوجه للعمل الثوري المسلح، ومعارضة استغلال الفلاحين والعمال الجزائريين وخضوعهم لنزعة المحتل (الكولون) بالرغم من الاختلافات الأيديولوجية فيما بينها، وقد أظهر العديد من النقابيين في ذلك الوقت نماذج من التضحية من أجل تحقيق الأهداف السامية المتمثلة في الحرية والاستقلال (موات السعيد، ص41).

وأضفى العمل الثوري للنقابات في إعطاء شرعية النضال انطلاقا من قيمة وجسامة التضحيات التي تكبدها العمال والفلاحين في المدن والأرياف في ذلك الوقت، وقد ضفر الثوار الجزائريين بعد الاستقلال على السلطة حيث رسم جيش التحرير الوطني بمعية سياسي جبهة التحرير الوطني وعدد من المثقفين ضرورة الانتقال إلى تطبيق الاشتراكية على مراحل، حيث حافظت النقابة المركزية بعد الاستقلال على ولائها المطلق للدولة المستقلة، وان ارتباط العمل النقابي بالظاهرة الحزبية خلال مراحلها الأولى يعبر عن تأكيد معطى رئيسي ضمن العقيدة النقابية الجزائرية، فلا غرابة في اقتران التجربة النقابية مع الدولة الوطنية ومؤسساتها الحزبية والإدارية (ناصر جابي، ص1)

من الممكن أن نصفها بالجهاز التابع للنظام الذي يتجه إلى ضبط وتوجيه وإخضاع العمال لمنطق وسيادة السلطة الحاكمة، وقد ساير الحركة النقابية في صورتها الأحادية جميع محطات الدولة الوطنية ذات التوجه الاشتراكي، وقد كانت تعزف على مبدأ المشاركة في التسيير، وحث العمال على التواجد في مجالس الإدارة، ولجان التسيير والمتابعة، وقد رافقت قرار

الدولة من بداية تأسيس المشاريع والمؤسسات الوطنية الكبرى إلى غاية إقرار مراحل إعادة الهيكلة لإنقاذ الاقتصاد الوطني في فترة الثمانينات من العجز وسوء التسيير والمديونية، وقد عرفت هذه المرحلة ارتفاع في الاحتجاجات والإضرابات العمالية في كل القطاعات، ومع تدهور الوضع وتدني مستوى المعيشة للعمال تحولت هذه المشاحنات إلى انفلات اجتماعي كبير عرف بأحداث 05 أكتوبر 1988، هذه الأحداث الدامية التي حتمت على السلطة ضرورة التغيير، وتجاوز فكرة الأحادية وضرورة اعتماد التعددية في جميع المجالات خاصة السياسية والاقتصادية، وبصدور دستور 1989، سمح المجال واسعا لتشكيل الأحزاب السياسية، وكذلك اعتمدت الكثير من النقابات المستقلة خاصة في قطاع التعليم والصحة والإدارات العمومية والخدمات، وقد عرف انكماش للنقابة الأحادية وتركزها في القطاع الاقتصادي، وقد ظهرت نقابات إسلامية مدعمة لبعض الأحزاب الإسلامية التي أوقفت نشاطها لدواعي سياسية أو حزبية (ناصر جابي، ص2).

فترة التسعينيات من القرن الماضي وبالرغم من صدور معظم القوانين المنظمة لعالم الشغل فيها، خاصة قانون علاقات العمل 11/90، وقانون الوقاية من النزاعات الجماعية في العمل وتسويتها وممارسة حق الإضراب 02/90، وقانون ممارسة الحق النقابي 14/90، إلا أن وقف المسار الانتخابي، وما تبعها من اتساع دائرة الفوضى والاحتجاجات في الشارع ومؤسسات الدولة بسبب تطبيق الإصلاحات الاقتصادية والتوجه إلى غلق أو خصخصة المؤسسات وفرض التسريح للآلاف من العمال، ويمكن استنتاج موقف النقابة المركزية حول تطبيق عملية الخصخصة من لائحة الشؤون الاقتصادية الصادرة عن المؤتمر التاسع للاتحاد العام للعمال الجزائريين والتي صرحت: "انعقد هذا المؤتمر في ظرف اتسم باشتداد الأزمة متعددة الجوانب لم يسبق لها مثيل وكذا الانتقال الانتحاري إلى اقتصاد السوق الذي تم تطبيقها بمباركة إصلاحات هيكلية دبرت سرا وفي سرايا النظام." وهذا ما يفسر عدم إشراك النقابة في السياسة الاقتصادية بالرغم من اعتبارها نقابة النظام (حامد خالد، ص231)

ازدياد ضعف المستوى المعيشي لمعظم شرائح المجتمع خاصة الطبقة الوسطى، وتنامي ظاهرة الإرهاب الهتمي والأحداث الدامية وموجة الاغتيالات والإبادة المعروفة والتي كادت تعصف بأركان الدولة ومؤسساتها، وقد كانت هناك مبادرة من القيادة الوطنية لنقابة UGTA بالتحول للعمل السياسي وتأسيس حزب من أجل الوصول إلى السلطة كمصدر للقوة الحقيقية، ولكن هذه المبادرة فشلت باغتيال زعيم المركزية النقابية سنة 1997، وهذا ما يعكس حجم التضحيات التي قدمتها الحركة النقابية في

المساهمة في بقاء الجمهورية واستمراريتها، أما الإضرابات التي دعت إليها نقابة الاتحاد العام للعمال الجزائريين فتمثلت في الإضراب الوطني لمدة يومين سنة 1997، وإضراب 1998، وإضراب 25، 26 فيفري 2003 ضد الخصوصية وتسريح العمال والمطالبة بإشراكها في الملفات المتعلقة بعالم الشغل، وتبقى هذه الردود الفعل محتشمة لأنها لم تتعدى بعض التصريحات إزاء مشاكل ضخمة تخص الخصوصية، التسريح الجماعي للعمال، حل المؤسسات، تراجع النمو الاقتصادي (حامد خالد، ص 233)

إن الحركة النقابية خاصة مع صعود النقابات المستقلة وهيمنتها على عدد من القطاعات الحيوية، كانت تنتظر انكسار شوكة الإرهاب، واستقرار الوضع السياسي وتحسن أوضاع البلاد ماليا بعد سنة 2002 حتى تعود إلى نشاطها المطلبي وانتزاع اعتراف الخصم بها، وهذا يتطلب تأييد كبير من طرف زيادة منخرطيها، والدخول في عدة احتجاجات وإضرابات كانت أكثر حدة في قطاع التعليم والصحة، وقد تحققت بعض المطالب العمالية أهمها تحسين الأجور نسبيا بالمقارنة بفترات سابقة، وتغيير الكثير من قوانين الأساسية لعدد من القطاعات والوظائف إلا أن الاعتراف بها بقي منقوص، لأن الدولة دائما تمرر قراراتها التي تخص العمال دائما من خلال المفاوضات النقابية التاريخي UGTA.

هناك وعي لدى معظم النقابات الناشطة في عالم الشغل وإحساسها الكامن والمعلن بالضعف، فنقابة الاتحاد الوطني لعمال الجزائريين وفي ظل المساهمة في بناء الدولة الوطنية بمراحلها الصعبة أثرت العمل بالتنسيق مع السلطة، مدرجة جميع نشاطاتها كنقابة السلطة والممثل لها وهي لا تستطيع الخروج عنها، وحتى على مستوى إطاراتها فهم واعون فهذا الخيار، لأنه العامل الرئيس الذي يضمن بفائهم في مراكزهم النقابية، أما بالنسبة للنقابات المستقلة فهناك عدة معوقات تحول أمام أدائها الفعلي، أهمها التشتت (حوالي 30 نقابة) معظمها في قطاع والتعليم والصحة والخدمات، وقد عجزت على تأسيس اتحاد يدعم قوتها النقابية في مواجهة خصومها خاصة مؤسسات الدولة، وهذا العجز يفترن بالأساس بالزعامة بالرغم من اتفاقها في إطار التنسيق النقابية المشكلة بينهم على شن عدد من الإضرابات والاحتجاجات المشتركة، وقد كان لزام على هذه النقابات الفتية تجاوز نمط التفكير التقليدي، وضبط العلاقة مع النظام السياسي الذي يحتاج إلى دعم نقابي والرهان على توطيد هذه العلاقة وتنميتها لتزويد مصادر قوتها، وتوسيع نشاطها إلى القطاع الاقتصادي الذي بقي حكرًا على نقابة UGTA، فتنسيقية النقابات المستقلة يمكنها انتزاع شرعيتها الفعلية كشريك من قبل النظام، ومن منافسة نقابة المركزية النقابية الذي تعرف نوع من التآكل وضعف قواها ونقص شرعيتها

في المحيط الاجتماعي والاقتصادي، وانغلاق بيروقراطيتها وتبعيتها للقوى السياسية الحاكمة (ناصر جابي، ص3).

وعلى العموم فإن توازن العلاقات المهنية والصناعية تفرض إعطاء قوة للحركة النقابية وتدعيمها من أجل الوصول إلى تحقيق اقتصاد قوي ومنافس، وعلى هذه النقابات العمالية أن تستفيد من إخفاقاتها التاريخية خاصة المتجهة إلى الحفاظ على الصناعة وتطويرها، وتجاوز الفكر التقليدي في أدائها وإبعاد كل مظاهر التناحر والاختلاف والإقصاء، فالقوة الحقيقية تفسر من خلال امتلاك القوة عن طريق الممارسة الديمقراطية على جميع المستويات والأنساق المتفاعلية، وهذا يتطلب جهد مضاعف في التكوين والتدريب والمجازفة واستغلال جميع الفرص الممكنة في هذا العالم الديناميكي المتغير، مع مراعاة احترام المنافع المتبادلة بين القوى خاصة التي تدخل في بنية نسق العلاقات الصناعية.

خاتمة:

من خلال هذه التحاليل والنظريات السوسيولوجية المتباينة، نخلص إلى أن اهتمام الفقه بموضوع النقابات كان يتدعم من قوة التيارات الأيديولوجية المتضادة، فقد حددت الأنظمة المحافظة مهمة إصلاحية للنقابات لا تخرج من مسaire السلطة في أعمالها، وقد وجدنا أن النقابة الثورية في الأنظمة الموجهة توصف بالعجز عن تنفيذ التطلعات الموكلة لها، وقد أصبحت المعارضة العمالية هي أقصى ما يمكن للنقابات أن تمتهنه، في حين أن فكرة الديمقراطية وتأسيس دولة القانون والحريات بالنسبة للنقابات من الناحية التطبيقية توصف بالصعوبة خاصة في المجتمعات التقليدية التي تتحكم وتسيطر عليها الأفعال التقليدية والعاطفية، فنجد ظواهر الانفراد بالتمثيل والاستبداد به، وبقاء نفس الوجوه والممارسات تغطي على الساحة السياسية النقابية، فدولة القانون والحريات والتمتع بالديمقراطية لا تبني إلا إذا عملت جميع قوى المجتمع المدني على القضاء على القانون الحديدي الأوليغاركسي والتخلي بالخلق والثقافة الديمقراطية في كل المستويات.

وهذا يتوافق إلى حد بعيد مع ضرورة إعطاء المثقف مكانة ضمن سير الحركة النقابية فالمثقفون هم القادرون على حل المشاكل وإيجاد بدائل، وهم المصطلعون أكثر من غيرهم بفنون التفاوض الجماعي، وصياغة فلسفة ونصوص الاتفاقيات المبرمة، وهذا ما كرسه عالم الاجتماع جون دانلوب في نظرية نسق العلاقات الصناعية، وكلامه عن فكرة التوازن في العلاقات التي تقتضي تزويد النقابات بالقوة الضرورية، وكذلك في شق الكلام عن الأيديولوجيا أبرز دور ومكانة المثقفون في حل المشاكل التي تواجه أطراف

علاقات العمل سواء كانت الحكومات أو أصحاب العمل أو العمال، وهذا الطرح صعب تجسيده على أرض الواقع في ظل صناعة ضعيفة، فالتجارب أثبتت الارتباط الوثيق بين ضعف الحركة العمالية وضعف الصناعة، فمستقبل العمال كما ذكر سابقا مرتبط بالصناعة والمحافظة عليها وتطويرها، ومن جهة أخرى من خلال رفع مناهج الوعي للأطراف خاصة العمال في حقهم في التكوين ورفع المهارات و تنمية الشعور الديمقراطي لديهم.

النقابات في فقه القانون وفقه الاتفاقيات الجماعية تعد شريك اجتماعي ومفاوض ممتاز، يمكن أن يحقق للعمال والطبقات الشغيلة نوع من الآمال خاصة في الجانب المادي، ولكن لن يتسنى لهم ذلك إلا إذا وصلوا إلى منابع القوة الحقيقية وهي السلطة عن طريق شرعية العمل السياسي لأعضائها، والتحلي بالقيم الديمقراطية في ممارساتها وأعمالها، فلم يعد مجال في هذا العصر للكاريزمات المزيفة، والأدوار الأوليغاركية التي أساءت الكثير للعمل النقابي وطهارة ميدانه.

الهوامش:

1. أيراون : علم النفس الاجتماعي في الصناعة، ت. السيد محمد خيري وآخرون، دار المعارف، مصر 1968.
2. أحمد الخشاب : التغيير الاجتماعي، الهيئة العامة للتأليف والنشر، مصر، 1981.
3. بول ريكور: محاضرات في الأيديولوجيا واليوتوبيا، ترجمة فلاح رحيم، دار الكتاب الجديد، ط1، ليبيا، 2002.
4. حامد خالد: نزاعات العمل في ظل التحولات السوسيواقتصادية في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2011.
5. جورج فريدمان، بيار نافيل: رسالة في سوسولوجيا العمل، ت. حسين حيدر، منشورات عويدات بيروت، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر 1985.
6. رابع كعبلش: علم اجتماع التنظيم، مخبر منشورات علم اجتماع الاتصال، جامعة قسنطينة، الجزائر 2006.
7. رث والاس، ألسون وولف: النظرية المعاصرة في علم الاجتماع، ت. محمد عبد الكريم الحوراني، دار مجدلاوي، ط1، الأردن، 2012.
8. السيد الحسيني: النظرية الاجتماعية ودراسة التنظيم، دار المعارف، ط2، مصر 1977.
9. عبد الله محمد عبد الرحمن: علم الاجتماع الصناعي، دار النهضة العربية، ط1، مصر 1999.
10. كمال عبد الحميد الزيات: العمل وعلم الاجتماع المهني، دار غريب، مصر 2001.
11. محمد عبد الكريم الحوراني: النظرية المعاصرة في علم الاجتماع، دار مجدلاوي، ط1، الأردن، 2008.
12. محمد عبد المولى النقس: علم الاجتماع الصناعي، دار مجدلاوي، ط1، الأردن 2005.
13. ناصر دادي عدون: اقتصاد المؤسسة، دار المحمدية، ط2، الجزائر 1998.
14. ناصر جلي: الحركة النقابية الجزائرية، جريدة السفير اللبنانية، عدد صادر بتاريخ 2014/03/19.
15. نصيب نعيمة: النقابات العمالية وتحديات سوق العمل المعاصرة في الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم علم الاجتماع، جامعة عين شمس، 1998-1999.
16. هارولد لاسكي: الدولة نظريا وعمليا، ترجمة على مولا، الهيئة العامة لقصور الثقافة القاهرة .
17. : تملات في ثورات العصر، ت. عبد الكريم محمد، دار القلم، القاهرة .
- ليون تروتسكي: النقابات في عصر الانحطاط الامبريالي نقلا عن الموقع www.marxy.com
- الحركة الفابية هي حركة اجتماعية سياسية ظهرت في بريطانيا في بدايات القرن الماضي كانت تناضل من أجل التقليل من الفروقات الاجتماعية ومحاربة الفقر والبطالة تحت ظل فكرة الرخاء الاجتماعي

18.-raymond(A) : les étapes sociologique, cérés édition,tunis,1994.

19.-Edouard Dolléans : Histoire du mouvement ouvrier, librairie Armand colin, paris, 1948.

20.-Seleg Parlmant : A theory of Labor movement, augustus.M.kelly. Now Yourk. 1970.